

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

دولة الكويت

State of Kuwait

يرجى من جدول أعمال
يوم الأربعاء الموافق ١٥/٧/٢٠١٥
ويوزع على الأعضاء

لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة

التاريخ : ١٤ رمضان ١٤٣٦ هـ

الموافق : ١ يوليو ٢٠١٥ م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير **الثلاثين** للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة عن :-

- ١- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السادة الأعضاء / خليل إبراهيم الصالح ، د. خليل عبدالله علي ، د. محمد هادي الحويلة ، عبد الله إبراهيم التميمي .
- ٢- الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
- ٣- الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة.
- ٤- الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
- ٥- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي ، عدنان سيد عبد الصمد ، د. عودة عودة الرويعي ، طلال سعد السهلي ، فيصل محمد الكندري .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده ،،،

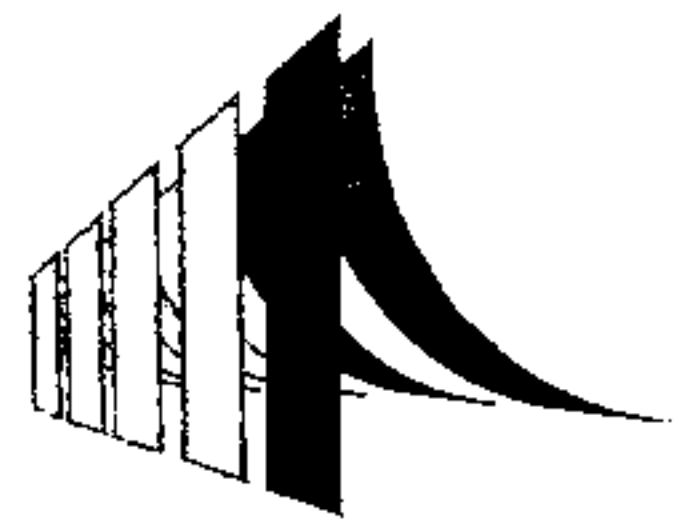
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

ماضي محمد الهاجري

حاضر

www.kna.kw



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

التقرير الثلاثون

لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة عن

- ١- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السادة الأعضاء / خليل إبراهيم الصالح ، د. خليل عبدالله علي ، عبد الله إبراهيم التميمي .
- ٢- الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
- ٣- الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة .
- ٤- الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو/ عسكر عويد العنزي .
- ٥- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي، عدنان سيد عبد الصمد ، د. عودة عودة الرويعي ، طلال سعد السهلي ، فيصل محمد الكندري .

أحال السيد/ رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراحين الأول والثاني بتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٤ ، والاقتراح الثالث بتاريخ ٧/٩/٢٠١٤ والاقتراح الرابع بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٤ والاقتراح الخامس بتاريخ ٩/٦/٢٠١٤ لدراستها وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس الموقر .

ونظراً لكون هذه الاقتراحات بقانون تتشابه في الفكرة والمضمون فقد ارتأت اللجنة أن تشملها في تقرير واحد .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض عدة اجتماعات بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٤ ، ٩/٣ ، ١٣/٤ ، ٢٧/٤ ، ٥/٧ ، ١/٦ ، ٢٢/٦/٢٠١٥ ، وقد حضر جانباً منها بدعوة من اللجنة كلا من :

١- الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

السيد / د. طارق الشطي
السيد / عصام بن حيدر
السيد / علي محمد السنوسي
السيد / صلاح أحمد جحا
مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
نائب المدير العام لقطاع الخدمات الطبية والنفسية
مستشار بمكتب المدير العام
باحث قانوني

٢- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

السيد / حمد مشاري الحميضي
السيد / خالد الفضالة
السيدة / حسيصة المطيري
السيد / منذر مراد
مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
نائب المدير العام للشؤون التأمينية
مدير الإدارة القانونية
مدير مكتب الدراسات والبحوث التأمينية والأكتوارية

٣- جمعيات النفع العام العاملة بمجال الإعاقة وهي:

- جمعية متابعة قضايا المعاقين .
- جمعية المكفوفين .
- جمعية الداون .
- جمعية أولياء أمور المعاقين .
- جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة .
- جمعية الإعاقة السمعية .
- جمعية الإعاقة البصرية .
- جمعية التوحد .
- جمعية مرضى التصلب العصبي الكويتية .
- نادي ودية الرياضي للمعاقين .
- نادي المعاقين .
- نادي أولياء أمور فريق زراعة القوقعة .

وقد ناقشت اللجنة الاقتراحات بقوانين المشار إليها سابقاً مع السادة الضيوف ، حيث أفاد السيد / مدير عام التأمينات الاجتماعية للجنة أن كثرة المزايا المقترحة في هذه القوانين وخاصة تخفيض سن التقاعد سواء للمعاق أو الذي يرعى معاق تشجع على التقاعد المبكر مما يؤدي إلى الكلفة المالية العالية على الدولة .

وبين أن موضوع المرتب الشامل للمتقاعد سواء للمعاق أو الذي يرعى معاق يجب أن يكون عند سقف محدد بحيث لا يزيد عن مبلغ معين ، وشدد على أنه يجب أن يدمج المعاق مع جميع شرائح المجتمع .

كذلك أفاد السيد مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بأن الفلسفة العامة لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي مساعدة المعاق بأن يتخطى جميع المعوقات التي تعترضه في حياته ولكي يشق طريقه ويثبت ذاته ، كما أوضح رأي الهيئة وملاحظاتها على هذه الاقتراحات بقوانين .

وقد أبدى الحاضرون ممثلي جمعيات النفع العام العاملة في مجال الإعاقة آرائهم وملاحظاتهم على مواد الاقتراحات بقوانين والتي استأنست اللجنة بها لما لها من أهمية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة . وبعد المناقشة وتبادل الآراء ووجهات النظر انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراحات بقوانين بعد إدخال بعض التعديلات والإضافات على النحو المبين بالجدول المقارن المرفق .

واللجنة تعرض رأيها الذي انتهت إليه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

مقرر اللجنة

د. محمد هادي الحويلة



المرفقات :

- نص الإقرار بقانون كما انتهت إليه اللجنة وفكرته الإيضاحية .

- الجدول المقارن .

- الإقتراحات بقوانين المقدمه من السادة الأعضاء .

- ردود الجهات الرسمية .

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨)

لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

يستبدل بنصوص المواد (٢٩ ، ٤١ ، ٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه النصوص الآتية :

المادة (٢٩) :

يصرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة حتى سن السادسة والعشرين تحدد قيمته الهيئة بناءً على تقرير اللجنة الفنية شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي ، ويستمر صرفه إذا استمر بالدراسة الجامعية حتى سن الثلاثين ، أو بالدراسات العليا حتى سن الخامسة والأربعين

مادة (٤١) :

استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل بما لا يتجاوز ألفين و سبعمائة وخمسين ديناراً كويتي إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و(١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة .

مادة (٤٢) :

استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل بما لا يتجاوز ألفين و سبعمائة وخمسين ديناراً إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و(١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

- مادة ثانية -

تضاف مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه
نصها الآتي :

مادة (٤٠ مكرراً) :

يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى أحد الوالدين ، أو ولداً أو زوجاً معاقاً
إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر وبمرتب كامل بما لا يتجاوز مبلغ ألفين
وسبعمائة وخمسين ديناراً كويتي .

- مادة ثالثة -

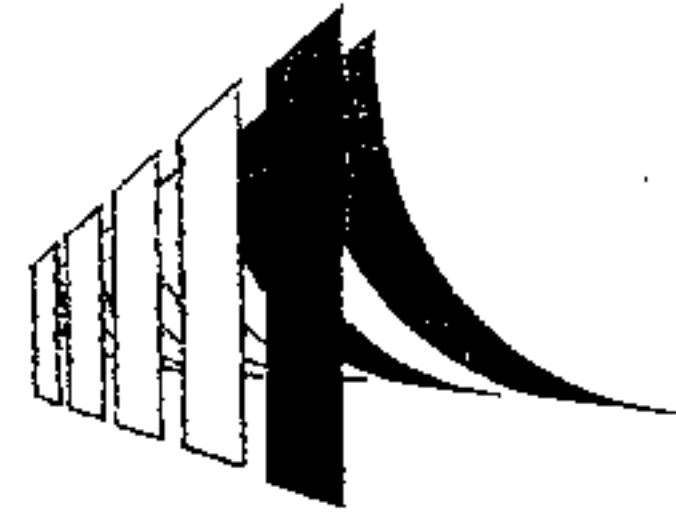
يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

- مادة رابعة -

على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠

في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

صدر القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، انطلاقاً من المفهوم الإسلامي القائم على التكافل والتضامن واعتبار رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ليست منة أو شفقة ، وإنما واجب على المجتمع ، والتزاماً من الدولة نحو هذه الشريحة الهامة ذات الاحتياجات الخاصة ، والتي لا يجوز أن تحرم من حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، بسبب الإعاقة .

ولقد تضمن القانون الحالي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، والتأهيل والتشغيل ، والاندماج في المجتمع ، والرعاية الاجتماعية ثم المزايا والإعفاءات .

ورغم الجوانب الإيجابية العديدة في القانون ، إلا أن التجربة العملية والتطبيق الفعلي ، أظهر بعض الثغرات و السلبيات ، الأمر الذي اقتضى إدخال تعديلات على المواد ٢٩ ، ٤١ ، ٤٢ بجانب إضافة مادة جديدة برقم ٤٠ مكرراً .

وفق المادة (٢٩) يستحق الشخص ذي الإعاقة مخصصاً شهرياً حتى سن الثامنة عشر ، تحدد قيمته الهيئة بناء على تقرير اللجنة الفنية طبقاً لنوع ودرجة الإعاقة ، ويستمر صرفه حتى سن السادسة والعشرين ، إذا كان المعاق بالدراسة الجامعية ، كما تستحق المرأة التي ترعى معاقاً ذا إعاقة شديدة ولا تعمل مخصصاً شهرياً وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة.

النص الجديد للمادة توسع في المدى الزمني لصرف الاستحقاق ، بحيث يستمر حتى سن السادسة والعشرين للمعاق العادي ، وحتى سن الثلاثين إذا كان بالدراسة الجامعية.

وسن الخامسة والأربعين إذا كان بالدراسات العليا ، كما قُيدت الإعاقة بأن تكون متوسطة أو شديدة ، وأن لا يقل الاستحقاق عن (٣٠٠) دينار كويتي ، وبالنسبة للمرأة التي ترعى معاقاً ، قُيدت الإعاقة بأن تكون متوسطة أو شديدة ، كما جعل مبلغ (٢٥٠) ديناراً الحد الأدنى للاستحقاق ، وأن يصرف الاستحقاق للمرأة العاملة وغير العاملة على السواء .

وأيضاً أضيفت مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) ، بحيث يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو أحد الوالدين معاقاً إعاقة شديدة ، حق التقاعد المباشر وبمرتب كامل على أن لا يتجاوز المعاش التقاعدي مبلغ (٢٧٥٠) ديناراً ، وذلك حتى لا يستغل النص من قبل أصحاب الدخل العالية ، وبالتالي يشكل عبئاً مالياً باهظاً على الدولة .

وعدلت المادة (٤١) بحيث يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق ، معاشاً تقاعدياً يعادل ١٠٠% من المرتب الكامل ، بدلاً من المرتب الأساسي ، وذلك إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و(١٠) سنوات للإناث عوضاً عن (٢٠) سنة للذكور و (١٥) سنة للإناث المنصوص عليها في القانون الحالي ، والهدف هو تخفيض مدة الخدمة المطلوبة للتقاعد مراعاة ظروف المعاق وخصوصية وضعه .

وقد اشترط النص الجديد أيضاً ألا يتجاوز المعاش السقف المقرر وهو (٢٧٥٠) ديناراً .

التعديل الأخير في هذا القانون ، أدخل على المادة (٤٢) وهي المادة المتعلقة بتقاعد الذين يرعون المعاقين ، إذ عدل مقدار المعاش التقاعدي ليكون ١٠٠% من المرتب الكامل ، وخفضت مدة الخدمة - أسوة بما جاء في المادة (٤١) أعلاه - لتكون (١٥) سنة للذكور و(١٠) سنوات للإناث ، مع الالتزام بذات السقف المقرر وهو (٢٧٥٠) ديناراً ، لذات المبررات والأسباب الواردة في هذه المذكرة بشأن تعديل المادة (٤١) من القانون .

جدول مقارن عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح بقانون المقدم من السيد / عويد العنزي (٤٠) بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد / محمد هادي الحويولة بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عويد العنزي (٤٢) بتعديل المادة (٤٢)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد / محمد هادي الحويولة، عبد الله التميمي	النص الأصلي
تم تحديد الحد الأدنى للمخصص الشهري بمبلغ (٣٠٠ دينار) في حالة الإعاقة أو سواء المتوسطات أو الشديدة حتى سن (٢٦) وللدراسة الجامعية حتى سن (٣٠) ، وللدراسات العليا حتى سن (٤٥) كما تم تحديد مبلغ شهري لا يقل عن (٢٥٠ دينار) للمرأة معاقاً إعاقة متوسطة أو شديدة مخصصاً شهرياً لا يقل عن مائتين وخمسين ديناراً كويتيماً ولو كانت تعمل وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة.	مادة (٢٩) بصرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة حتى المتوسطات أو الشديدة حتى سن السادسة والعشرين تحدد قيمته الهيئة بناءً على تقرير اللجنة الفنية شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي ، ويستمر صرفه إذا استمر بالدراسة الجامعية حتى سن الثلاثين ، أو بالدراسات العليا حتى سن الخامسة والأربعين وتستحق المرأة التي ترعى معاقاً إعاقة متوسطة أو شديدة مخصصاً شهرياً لا يقل عن مائتين وخمسين ديناراً كويتيماً ولو كانت تعمل وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة.	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عويد العنزي (٤٠) بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد / محمد هادي الحويولة بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عويد العنزي (٤٢) بتعديل المادة (٤٢)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد / محمد هادي الحويولة، عبد الله التميمي	مادة (٢٩) بصرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة حتى سن ١٨ سنة تحدد قيمته الهيئة بناءً على تقرير اللجنة الفنية المختصة طبقاً لنوع ودرجة الإعاقة ، ويستمر صرفه إذا استمر بالدراسة الجامعية حتى سن السادسة والعشرين . كذلك تستحق المرأة التي ترعى معاقاً ذا إعاقة شديدة ولا تعمل مخصص شهري وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة . ويوقف صرف المخصص الشهري في حالة تم الشفاء من الإعاقة بناءً على شهادة من اللجنة المختصة .

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عبدان سيد عبد الصمد ، د. عودة عودة الرويعي ، طلال سعد السهلي ، فيصل محمد الكندري	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عيسى / عسكر بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عيسى / عسكر بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عيسى / عسكر بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عيسى / عسكر بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عيسى / عسكر بتعديل المادة (٤٠)	النص الأصلي	لا يوجد لها مقابل في النص الأصلي
أضيفت مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) تعطى الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو ولداً أو زوجاً معاقاً أو زوجاً معاقاً إعاقة شديدة و دائمة حق التقاعد المباشر	مادة (٤٠ مكرراً) يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى أحد الوالدين ، أو ولداً أو زوجاً معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر ويمرتب كامل بما لا يتجاوز مبلغ الفين وسبعمائة وخمسين ديناراً كويتي . =	مادة (٤٠ مكرراً) يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى أحد الوالدين ، أو ولداً أو زوجاً معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر ويمرتب كامل بما لا يتجاوز ٢٧٥٠ ديناراً كويتي دون اعتبار للسن أو لمدة الخدمة .	مادة (٤٠ مكرراً) يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى أحد الوالدين ، أو ولداً أو زوجاً معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر .	مادة (٤٠ مكرراً) يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر .	مادة (٤٠ مكرراً) يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر .	مادة (٤٠ مكرراً) يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر .	مادة (٤٠ مكرراً) يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر .	النص الأصلي	لا يوجد لها مقابل في النص الأصلي

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	الإقترح بقانون المقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي ، عدنان سيد عبد الصمد ، د. عودة عودة الرويعي ، طلال سعد السهلي ، فيصل محمد الكندري	الإقترح بقانون المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي (٤٠) بتعديل المادة (٤٠)	الإقترح بقانون المقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويطة بتعديل المادة (٤٠)	الإقترح بقانون المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي (٤٠) بتعديل المادة (٤٠)	الإقترح بقانون المقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويطة بتعديل المادة (٤٠)	الإقترح بقانون المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي (٤٢) بتعديل المادة (٤٢)	الإقترح بقانون المقدم من السيد العضو / د. خليل عبد الله علي ، محمد هادي الحويطة ، عبد الله التميمي	النص الأصلي
أضيفت كلمة "الكامل" بعد "المرتب" وحدد سقف للمعاش بما لا يتجاوز ٢٧٥٠ دينار كويتي مع تخفيض مدة الخدمة لـ (١٥) سنة للذكور بدلاً من (٢٠) سنة و (١٥) سنة للإناث بدلاً من (١٥) سنة .	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل <u>بما لا يتجاوز الفين و سبعمائة وخمسين ديناراً كويتي</u> إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة المختصة أنه معاق معاشياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و (١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.	

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عويد العنزي / المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد محمد هادي الحويلة بتعديل المادة (٤٠)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد عويد العنزي / المادة (٤٢)	الاقتراح بقانون المقدم من السيد صالح د. خليل عبد الله د. محمد الحويلة، عبد الله التميمي	النص الأصلي
<p>لضمان انسجام هذه المادة مع المادة السابقة أضيفت كلمة "الكامل" و"وحددت سقف للمعاش هو (٢٧٥٠) ديني كويتي ، وخفضت مدة الخدمة من (١٠٠%) من المرتب الكامل بما لا يتجاوز الفين و سبعمائة وخمسين دينار إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.</p>	<p>مادة (٤٢) استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل وبسببها لا يستحق المعاش (١٥) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.</p>	<p>مادة (٤٢) استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين - المشار إليهم - يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.</p>	<p>مادة (٤٧) استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين - المشار إليهم - يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معين وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.</p>	<p>مادة (٤٧) استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين - المشار إليهم - يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معين وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.</p>	<p>مادة (٤٧) استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة للذكور و (١٥) سنة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.</p>	<p>مادة (٤٢) استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة للذكور و (١٥) سنة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.</p>

State of Kuwait
National Assembly



دولة الكويت
مجلس الأمة

٧ مايو ٢٠١٤

٣٩٩

السيد/ رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالافتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

عدنان سيد عبدالصمد

طلال سعد السهلي

فيصل محمد الكندري

د. خليل عبدالله علي

د. عوده عوده الرويعي

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
على السادة الأعضاء
أنه يمكنه استبدال
١٥/٥/١٤٣٥



اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨)
لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

- مادة أولى -

يستبدل بنصوص المادتين (٤١) و (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه ليصبح نصهم الآتي :

المادة (٤١) :

استثناءً من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و(١٠) سنوات بالنسبة للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة.

المادة (٤٢) :

استثناءً من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة للذكور و (١٥) سنة للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

State of Kuwait
National Assembly



دولة الكويت
مجلس الأمة

- مادة ثانية -

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

- مادة ثالثة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية
لاقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨)
لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

وضعت المادتان (٤١) و(٤٢) من قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ الإطار العام للمعاش التقاعدي الذي يستحقه المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية أنه معاق أو من يرعاه معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب وذلك حسب مدد الخدمة الموضحة بكلا هاتين المادتين ، بينما لم يوضح المشرع في هاتين المادتين ما هو المقصود من المرتب هل هو المرتب الأساسي أم المرتب الشامل الذي وصل إليه المتقاعد المعاق أو من يرعاه بما يتضمنه من بدلات وزيادات وعلاوات ، حيث تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في ظل عبارة المرتب بهاتين المادتين بتحديد المرتب على أنه فقط المرتب الأساسي دون أي بدلات أو مكافآت خاصة أو علاوات أو زيادات خاصة كان يتقاضاها المؤمن عليه أو المستفيد قد طرأت على الراتب الشهري وقت التقاعد.

ولإزالة أي لبس وتوضيحاً لهاتين المادتين فقد رأينا تعديلهما بما يتناسب مع حقيقة احتساب المرتب الكامل دون استقطاع أو إسقاط لأي مبالغ منه ليكون محسوباً بحسب ما وصل إليه المبلغ وقت التقاعد ليستفيد منه المتقاعد المؤمن عليه أو المستفيد استفادة كاملة غير منقوصة وذلك تطبيقاً لمبدأ العدالة ، حيث أن هذا القانون ما صدر لإلحماية حقوق الأشخاص المعاقين ومن يكفلهم ويرعاهم في سبيل تحقيق مزيد من الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة ، لذا فإنه من الواجب علينا أن نمنع أي محاولة للتحايل على القانون بحرمان المعاقين أو من يرعاهم المؤمن عليهم أو المستفيدين منه بمنحهم راتباً تقاعدياً على أساس آخر مرتب دون تحديد خصائص وتفصيل هذا المرتب ، فأكدنا بهذا الاقتراح على أن الراتب الكامل الشامل الذي وصل إليه المتقاعد المعاق



أو من يقوم على رعايته بحيث يكون المرتب الكامل شامل الراتب الأساسي والعلاوات والبدلات والمكافآت الخاصة والريادة الخاصة التي كان يحصل عليها حين التقاعد دون انتقاص منه وخاصة إذا ما نظرنا للحالة الإنسانية التي تميز هؤلاء المتقاعدين من المعاقين ومن يقوم على رعايتهم عن غيرهم من الأصحاء وحاجاتهم المادية المضاعفة بالنسبة لوضعهم الصحي والرعاية الصحية التي تبعدهم عن مضنة السؤال وطلب المساعدة من أي كان ورفع الحرج عنهم. لذا قمنا بتعديل صياغة هاتين المادتين (٤١) و (٤٢) بإضافة عبارة (المرتب الكامل) لمنع أي لبس في كيفية صرف المعاش التقاعدي بناءً على المرتب الكامل حين التقاعد وذلك استثناءً من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية.



٢٩ أكتوبر ٢٠١٤

٥٦٥

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

يحال إلى لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة
ويبرج بهول أعمال الجلسة القادمة

عبدالله
٢٩ أكتوبر ٢٠١٤



اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى
القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

تضاف إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه ، مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) نصها الآتي :

" يستحق الموظف والموظفة ممن يرعى أحد الوالدين ، أو ولدًا أو زوجًا معاقًا إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر وراتب كامل ."

- مادة ثانية -

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

- مادة ثالثة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى
القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

صدر القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إعمالاً لإحكام الدستور في شأن إلتزام الدولة برعاية النشء وحمايته من الاستغلال، ووقايته من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي، مع كفالة الدولة للدعم المادي والمعنوي للمواطنين والبعض الآخر من المقيمين في حالات خاصة انطلاقاً من مفهوم ثابت للقيم الإسلامية القائمة على توفير ودعم أواصر التكافل الاجتماعي والتضامن الإنساني.

ورعاية الدولة لذوي الإعاقة ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة ومتابعتها لهم علاجاً ودعمًا وتدريبًا عملياً تهدف إلى معاونتهم ودمجهم في المجتمع الذي يمثلون شريحة منه لها حقوقها الدستورية والقانونية وبما يحقق ويساهم بصورة فاعلة وعملية في ضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية كلها. ويهدف رفع المعاناة عن الموظفين الذين يرعون ولدًا أو زوجًا أو أحد الوالدين ممن يعاني من إعاقة شديدة دائمة جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تنص على أن يستحق الموظف والموظفة ممن يرعى أحد الوالدين أو ولدًا أو زوجًا معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر ويزان بـ كامل.

State of Kuwait
National Assembly



كویت
الامة

٢٠١٠ / ٢٣ / ٢٠١٠

د / رئيس مجلس الأمة

سنة طيبة وبتيسر ...

المخترم

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠
بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، يرجاء
نيل عرضه على مجلس الأمة الموقر.

من خالص التحية ،

مقدم الاقتراح

عسكر عويضة العنزي

ناله إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
يوزع على الأعضاء

عبدالله العنزي
٢٠١٠ / ٢٣ / ٢٠١٠



اقتراح بقانون

بتعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨)

لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين
المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

عدل بنص المادة (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه
التالي :

تثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق
من عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً
ل (١٠٠%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة للذكور
(١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة ،
ك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

- مادة ثانية -

رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨)

لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

لما كانت رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة واجب على المجتمع والتزاماً من الدولة نحو ضمان الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين من غير ذوي الإعاقة دون

كانت الإعاقة متدرجة منها الخفيفة والمتوسطة والشديدة وجاء القانون باستثناء الموظف ممن (ذكراً أو انثى) أو زوجاً (ذكراً أو انثى) ذا إعاقة شديدة أو متوسطة معاشاً تقاعدياً يعادل ١٠% من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة للذكور.

ت الإعاقة الشديدة تحتاج إلى عناية خاصة ورعاية أكبر للمعاق المصاب بها مما يتطلب بذل يد أكبر لمن يرعاه الأمر الذي يتطلب تقصير المدة بالنسبة للإناث إلى (١٠) سنوات بدلاً (١٥) سنة.

State of Kuwait
National Assembly



دولة الكويت
مجلس الأمة

١ يونيو ٢٠١٤

٤٤ - ٤ / ٥٠٤

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة .. وبعد،،

أتقدم بالافتراح بقانون المرفق بإضافة مادة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،

مقدم الاقتراح
د. محمد هادي الحويلة

نائب اللجنة التشريعية والقانونية
يوزع على الأعضاء

د. محمد هادي الحويلة
٢٠١٤/٦/١٧



إقتراح بقانون
بإضافة مادة برقم (٤٠ مكرراً)
إلى القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعض الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نصها الآتي :

مادة (٤٠ مكرراً)

يستحق الموظف والموظفة ممن يرعى ولدًا أو زوجًا أو أحد الوالدين معاقًا إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر.

(مادة ثانية)

يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون بإضافة مادة برقم (٤٠ مكرراً)

إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

صدر القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تأكيداً لأحكام المادة (١٠) من الدستور في شأن التزام الدولة مراعاة النشء وحمايته من الإستغلال، ووقايته من الأهمال الأديبي والجسماني والروحي مع كفالة الدولة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمواطنين والبعض الآخر من المقيمين في حالات خاصة انطلاقاً من مفهوم ثابت للقيم الإسلامية القائمة على توفير ودعم أواصر التكافل الاجتماعي والتضامن الإنساني.

وإعتبار رعاية الدولة لذوي الإعاقة ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة ومتابعتها لهم علاجاً ودعمًا وتدريبًا عملياً على معاونتهم ودمجهم في المجتمع الذي يمثلون شريحة منه ، لها حقوقها الدستورية والقانونية وبما يحقق ويساهم بصورة فاعلة وعملية في ضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية كلها.

ويهدف رفع المعاناة عن الموظفين ممن يرعى ولدًا أو زوجًا أو أحد الوالدين من ذوي الإعاقة الشديدة الدائمة جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة مادة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، نصت على أن يستحق الموظف والموظفة ممن يرعى ولدًا أو زوجًا أو أحد الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر.



المعظم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحيّة ،،،

مقدم هو الاقتراح

د. خليل عبد الله عيسى

خليل إبراهيم الصالح

د. محمد هادي الخويلجة

عبدالله إبراهيم التميمي

يحال إلى لجنة الشؤن التشريعية والقانونية
لإعطائه صفة الاستعجال
يوزع على الأعضاء

علي
الملك



اقتراح بقانون
بشأن تعديل بعض أحكام القانون
رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

يستبدل بنص المادتين (٢٩ ، ٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه
النصان التاليان :

مادة (٢٩) :

صرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة مدى حياته تحدد قيمته الهيئة بناءً على تقرير
للجنة الفنية شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي دون النظر إلى نوع ودرجة الإعاقة.
يستحق المرأة التي ترعى معاقاً أياً كانت نوع ودرجة إعاقته مخصصاً شهرياً لا يقل عن مائتين
خمسین دينار كويتي ولو كانت تعمل وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة.

مادة (٤٢) :

ستستثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين
- المشار إليهما - يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة
توسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة
لمحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ولا يشترط للحصول
على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معين وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة
الاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

State of Kuwait
National Assembly



دولة الكويت
مجلس الأمة

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية
للائتسراج بقانون
بشأن تعديل بعض أحكام القانون
رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

جاءت نصوص وأحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بتعديلين جوهريين على نصي لمادة (٢٩) والمادة (٤٢) في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، فخلافاً لما كان عليه نص لفقرة الأولى والثانية من المادة (٢٩) من عدم تحديد لقيمة المخصص الشهري للأشخاص ذوي إعاقة وترك تحديد قيمته للهيئة وقصره على البلوغ الى سن معين جاء النص الجديد ليحدد قيمة الحد الأدنى لهذا المخصص وصرفه مدى حياة الشخص المستفيد منه.

نصت الفقرة الأولى من المادة (٢٩) على صرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة مدى حياته تحدد قيمته الهيئة شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي. وبغض النظر عن نوع درجة الإعاقة.

ما نصت الفقرة الثانية على إستحقاق المرأة التي ترعى معاقاً مخصصاً شهرياً لا يقل عن ثنتين وخمسين دينار كويتي ولو كانت تعمل وذلك بالمخالفة للنص المستبدل والذي ترك للهيئة تحديد الضوابط والشروط الخاصة باستحقاق المرأة التي ترعى معاقاً لهذا المخصص ، كما أن نص الجديد جعل هذا الاستحقاق يسري على كل معاق ترعاه المرأة بغض النظر عن نوع ودرجة الإعاقة.



مجلس الأمة

I_08605_2015

10/02/2015

صادر الوزير

الرقم : 118

التاريخ : 9/2/2015

الموثر

معالي الأخ الفاضل / مرزوق علي الغانم
رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

عظماً على إجتماع لجنة ذوي الإحتياجات الخاصة الذي عُقد في
2014/11/24 لمناقشة الإقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها المتعلقة
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي
الإعاقة والذي حضرته المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.

وحسب طلب اللجنة الموقرة أرفق لكم بياناً مجدولاً برأي المؤسسة في كل
إقتراح بقانون على حدة ، وما قد يترتب على العمل بأحكامه من تكلفة على الخزانة
العامة في حدود ما توافر لديها من بيانات تخص الموضوع.

مع أطيب التمنيات ،،،

أنس خالد الصالح

بحال إك لجنة شؤون ذوي الإحتياجات الخاصة

أنس خالد الصالح

مرزوق علي الغانم

• مرفقات

بيان برأي المؤسسة

في الاقتراحات بقوانين المقدمه من بعض السادة اعضاء مجلس الأمة
بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (8) لسنة 2010

التكلفة	الملاحظات	موضوع الحكم وفقاً للنص الحالي	موضوع الحكم وفقاً للنص المقترح	مقدم الاقتراح	م
	يخرج عن اختصاص المؤسسة ابداء الرأي في شأن المقترح.	<p>أ- صرف مخصص شهري للمعاق حتى سن (18) يحدد مقداره بناء على تقرير اللجنة الفنية طبقاً لنوع ودرجة الإعاقة.</p> <p>ويستمر الصرف إذا استمر المعاق بالدراسة الجامعية حتى سن (26).</p> <p>ب- استحقاق المرأة التي ترعى معاقاً ذا إعاقة شديدة ولا تعمل مخصصاً شهرياً وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة.</p> <p>ج- يوقف صرف المخصص في الحالتين إذا تم الشفاء من الإعاقة.</p>	<p>مادة (29): محل التعديل هو المخصص الشهري للمعاق ولمن ترعاه وذلك على النحو التالي: أ- صرف مخصص شهري للمعاق مدى حياته يحدد مقداره بناء على تقرير اللجنة الفنية على الأقل عن (300 د.ك) دون النظر إلى نوع ودرجة الإعاقة.</p> <p>ب- استحقاق المرأة التي ترعى معاقاً أياً كان نوع ودرجة الإعاقة مخصصاً شهرياً لا يقل عن (250 د.ك) ولو كانت تعمل وفق الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة.</p>	السادة أعضاء مجلس الأمة/ خليل إبراهيم الصالح، د. خليل عبدالله علي، د. محمد هادي الحويلة وعبدالله إبراهيم التميمي.	1
	أ) يرتب الاقتراح بقانون تكاليف إضافية على الدولة ويخرج عن اختصاص المؤسسة ابداء رأي في هذا الخصوص، كما أن من شأن زيادة المرتب الذي يحسب على أساسه المعاش التقاعدي وتخفيض المدد المؤهلة لاستحقاق المعاش في التعديل المقترح التأثير على السلوك نحو التقاعد، يشمل كافة	<p>مادة (42): ".....يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (20) سنة</p>	<p>مادة (42): محل التعديل هو مرتب حساب المعاش ليكون المرتب الشامل، وكذا تخفيض المدد المؤهلة لاستحقاق المعاش بواقع (5) سنوات عن المقرر حالياً، وذلك على النحو التالي: ".....يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكف قانوناً</p>		

<p>الصناديق وترتيب أعباء إضافية مباشرة على صندوق زيادة المعاشات. مأخوذاً في الاعتبار أن النص المقترح يقرر ميزة للمكلف برعاية معاق دون أن تكون متحققة للمعاق ذاته إذ لا يحسب معاشه التقاعدي على أساس المرتب الشامل. (ب) أن حساب المعاش على أساس المرتب الشامل دون أي ضوابط يفتح الباب للتحويل على القانون في القطاعين الأهلي والنفطي. وإذا كان مقصوداً بالنص المقترح عدم التقيد بالحد الأقصى المقرر للمرتب الخاضع للتأمين فإن هذه الاحتمالات تتزايد بشكل كبير [علماً بأن الصياغة المقترحة لا تؤدي إلى ذلك حيث أن محل الاستثناء بها هو عناصر المرتب دون الحد الأقصى المقرر له].</p> <p>(ج) أنه بمراعاة ما ورد في البند السابق فإن المقترح يحقق رعاية متميزة لذوي الدخل المرتفعة أكثر من ذوي الدخل المحدودة الأولى بالرعاية، وهم الذين يشكلون النسبة الأكبر من المؤمن عليهم، باعتبار أن العدد الأكبر من العاملين في الدولة هم الموظفون على الجدول العام للمرتبات.</p> <p>(د) لم يتعرض المقترح للمشاركين في تأمين الياب الخامس (العاملون لحسابهم الخاص).</p>	<p>بالنسبة للذكور و(15) سنة للإناث.....</p>	<p>برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (15) سنة للذكور و(10) سنوات للإناث.....</p>
--	---	--

هـ) لم يتعرض المقترح للحالات التي يكون مرتكب حساب المعاش التقاعدي وفقاً لقوانين التأمينات الاجتماعية هو الأفضل (م 19).

لا

التكلفة	الملاحظات	موضوع الحكم وفقاً للنص الحالي	موضوع الحكم وفقاً للنص المقترح	مقدم الاقتراح	م
	<p>- يترتب على الاقتراح بقانون أعباء إضافية على الدولة ويخرج عن اختصاص المؤسسة إيداء رأي في هذا الشأن.</p> <p>- يؤثر الاقتراح بقانون في السلوك نحو التقاعد ويترتب على ذلك تكلفة على صناديق التقاعد على نحو ما هو مبين في الاقتراح السابق.</p> <p>- الميزة التي يتضمنها الاقتراح بقانون مقرر للمكلف ولا يستفيد منها المعاق ذاته وهو الأولي بالرعاية.</p>	<p>مادة (42): "يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (20) سنة للذكور و(15) سنوات بالنسبة للإناث....."</p>	<p>مادة (42): محل التعديل هو تخفيض المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش بالنسبة للإناث بواقع (5) سنوات عن المقرر حالياً وذلك على النحو التالي: ".....يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (20) سنة للذكور و(10) سنوات للإناث....."</p>	السيد عضو مجلس الأمة/عسكر عويد العزري	2
	<p>إذا كان المقصود بالحكم المقترح أن الفئات المذكورة به تستحق التقاعد مباشرة عند اكتمال المدد المؤهلة لذلك دون اشتراط سن معينة، فإن هذا الأمر متحقق بالأحكام الحالية وفقاً للمادة (42)، ويؤخذ على المقترح أنه يقصر إعمال ذلك على الإعاقة الشديدة في حين يستفيد من الحكم الحالي الإعاقة المتوسطة، كما لا يشمل فئات أخرى من المكلفين بالرعاية.</p> <p>أما إذا كان المقصود به هو منح حق التقاعد أيضاً كانت المدة والسن فإن المقترح يفتقد الأسس التي يحسب على أساسها المعاش في هذه الحالة حيث لا يحدد مرتب ذلك ونسبة حساب المعاش.</p>		<p>مادة (40 مكرراً): إضافة حكم جديد على النحو التالي: "يستحق الموظف والموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو أحد الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر"</p>	السيد عضو مجلس الأمة/د.محمد هادي الحويلة	3

التكلفة	الملاحظات	موضوع الحكم وفقاً للنص الحالي	موضوع الحكم وفقاً للنص المقترح	مقدم الاقتراح	م
	يرتب المقترح بما يقرره من أن يكون التقاعد بمرتب كامل أعباء إضافية على الخزينة العامة بالإضافة إلى تأثيره على السلوك نحو التقاعد، ماخوذاً في الاعتبار أن المقترح يقرر ميزة ليست متحققة للمعاق ذاته الأولى بالرعاية. ومن نتاجه أنه يكفي أن يلتحق المكلف برعاية معاق من الفئات المذكورة به بالعمل لمدة يوم ليستحق اعتباراً من اليوم التالي معاشاً تقاعدياً يعادل مرتبه الكامل.		مادة (40 مكرراً): ذات المقترح السابق على أن يكون التقاعد بمرتب كامل	السيد عضو مجلس الأمة/عسكر عويد العزري	4
	ذات الملاحظات الواردة على الاقتراح الأول، مع ملاحظة أنه يقرر ميزة حساب المعاش على أساس المرتب الكامل للمعاق وللمكلف برعايته بخلاف الاقتراح الأول الذي قصر ذلك على المكلف بالرعاية.	استحقاق المعاش وفقاً للمادتين (41) و(42) يكون بواقع (100%) من المرتب الخاضع للتأمين الأساسي.	مادة (41): محل التعديل تسوية المعاش المستحق للمعاق والمكلف برعايته على أساس المرتب الشامل وذلك على النحو التالي: "..... يستحق المزمون عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية أنه معاق معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (15) سنة على الأقل بالنسبة للذكور و(10) سنوات بالنسبة للإناث....."	السادة أعضاء مجلس الأمة/ د. خليل عبدالله علي، عدنان سيد عبدالصمد، د. عودة عودة الرويعي، طلال سعد السهلي، وفیصل محمد الكندري.	5

تقدير الأعباء المالية التي تتحملها الخزنة العامة

في حال تطبيق الاقتراحات بقوانين المقدمة

من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة

في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

طلبت المؤسسة من الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة بيانات مفصلة عن المعاقين والمكلفين برعايتهم ليتسنى تقدير التكلفة للأحكام المقترحة، وقد قامت الهيئة بموافاة المؤسسة ببعض البيانات التي اتضح أنها غير كافية لإعداد المطلوب، وتم إجراء الاتصالات الهاتفية لتحديد البيانات المطلوبة، وإلى حين موافاة المؤسسة بها فقد تم إعداد أمثلة على تقدير التكلفة حسبما هو مبين أدناه.

وترد التكلفة المالية التي تترتب على الخزنة العامة في حال تطبيق الأحكام المقترحة في البندين التاليين:

1. تخفيض المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش بالنسبة للمؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة إلى (15) سنة للذكور (بدلاً من 20 سنة) و(10) سنوات للإناث (بدلاً من 15 سنة).
وتقدر التكلفة المالية للحالة الواحدة بحوالي (50) ألف دينار لمن تتوافر فيهم شروط الاستحقاق حسب الأحكام المقترحة في حالة معاش قدره (1000) دينار، وتريد أو تقل بالنسب والتناسب حسب مقدار المعاش الشهري، كما تتأثر بالزيادة أو النقص حسب السن وتاريخ صرف المعاش.
2. حساب المعاش على أساس المرتب الشامل وليس على أساس المرتب الخاضع للتأمين لدى المؤسسة بحده الأقصى المنصوص عليه قانوناً بالنسبة للمؤمن عليه أو المستفيد المعاق وكذا المكلف قانوناً برعايته، وذلك بالنسبة لذوي الإعاقة المتوسطة أو الشديدة.
وتختلف التكلفة المالية لكل دينار حسب الفرق بين المرتب الخاضع للتأمين والمرتب الشامل باختلاف السن عند استحقاق المعاش. وعلى سبيل المثال تكون التكلفة المالية لكل (100) دينار زيادة في المعاش حوالي (20) ألف دينار عند سن 40، وحوالي (15) ألف دينار عند سن 60.



Minister Of Finance

رئيس المالية

صادر مكتب الوزير

مجلس الأمة

I_10652_2015

20/05/2015

الرقم : 456

التاريخ : 19/5/2015

الموثر

معالي الأخ الفاضل / مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم (27205) المؤرخ 2015/4/8 بشأن دعوة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لحضور اجتماع لجنة شئون ذوي الاحتياجات الخاصة في 2015/4/13، وذلك لمناقشة الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة الأعضاء بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يرجى بالإحاطة بأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قد حضرت الاجتماع المشار إليه وأبدت رأيها فيما تضمنته الاقتراحات بقوانين المذكورة من تعديلات وذلك بمضمون ما سبق بيانه في كتابها رقم (م ع ت أ/6294/933/م) المؤرخ 2015/2/8.

وقد إنتهت اللجنة إلى طلب أن تقدم المؤسسة بياناً بمتوسط المرتبات المسجلة لديها لمن استحق معاشاً تقاعدياً بسبب إعاقة أو رعايته لمعاق.

وعليه أرفق لمعالكم البيانات المطلوبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

مع أطيب التمنيات،،،

أنس

أنس خالد الصالح

بحال اللجنة شئون ذوي الاحتياجات الخاصة

مرفقات

33/44/ع



المرجع: م ع ت / ٩٣٣ / ٢٥٤٥٢ / م

التاريخ: ١٤ مايو ٢٠١٥ م
٢٥ رجب ١٤٣٦ هـ

مكتب الوزير
رقم المسلسل: ١٥٩
رقم الملف: ٥/١
تاريخ الاستلام: ١٤/٥/٢٠١٥

المحترم
الأخ الفاضل/ أنس خالد الصالح
وزير المالية
وزير التجارة والصناعة بالوكالة

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى كتاب السيد/ رئيس مجلس الأمة المرسل إليكم برقم (-KNA-27205) بتاريخ 2015/4/8 بشأن دعوة المؤسسة لحضور اجتماع لجنة شئون ذوي الاحتياجات الخاصة في 2015/4/13 وذلك لمناقشة الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة الأعضاء بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يرجى التفضل بالإحاطة بأن المؤسسة قد حضرت الاجتماع المشار إليه وأبدت رأيها فيما تضمنته الاقتراحات بقوانين المذكورة من تعديلات وذلك بمضمون ما سبق بيانه في كتابها رقم (م ع ت / 6294/933/م) المؤرخ 2015/2/8، مؤكدة على أن هذه التعديلات ترتب أعباء إضافية على الخزينة العامة، مما يقتضي الرجوع إلى وزارة المالية في هذا الشأن باعتبار أن ذلك مما يدخل في اختصاصها.

وقد انتهت اللجنة إلى طلب أن تقدم المؤسسة بياناً بمتوسط المرتبات المسجلة لديها لمن استحق معاشاً تقاعدياً بسبب إعاقة أو رعايته لمعاق.

وتنفيذاً لذلك يسرني أن أرفق طيه البيان المطلوب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

المدير العام

حمد مشاري الحميضي



متوسط المرتبات لحالات استحقاق
المعاش التقاعدي بسبب رعاية معاق

أولاً * :-

الإناث المتقاعدات بسبب رعاية زوج أو ابن معاق قانوناً (6ب)

القطاع	العدد	متوسط الأساسي	متوسط التكميلي	إجمالي المتوسطات
حكومي	48	507.125	109.284	616.409
نفطي	0	0.000	0.000	0.000
اهلي	1	719.000	0.000	719.000
باب خامس	0	0.000	0.000	0.000
الإجمالي	49			

ثانياً ** :-

الذكور المتقاعدين بسبب مكلف برعاية معاق قانوناً (8ز)

القطاع	العدد	متوسط الأساسي	متوسط التكميلي	إجمالي المتوسطات
العسكري	299	1085.067	483.449	1568.516
حكومي	398	1071.098	315.496	1386.594
نفطي	53	3720.214	0.000	3720.214
اهلي	40	1877.575	0.000	1877.575
باب خامس	0	0.000	0.000	0.000
الإجمالي	790			

الإناث المتقاعدات بسبب مكلف برعاية معاق قانوناً (7ز)

القطاع	العدد	متوسط الأساسي	متوسط التكميلي	إجمالي المتوسطات
حكومي	585	619.397	356.311	975.708
نفطي	1	527.950	0.000	527.950
اهلي	16	1104.259	0.000	1104.259
الباب الخامس	6	433.333	0.000	433.333
الإجمالي	608			

ملاحظات :-

* يخص البيان حالات استحقاق المعاش التقاعدي وفقاً للبند رقم (9) من المادة رقم (17) من قانون التأمينات الاجتماعية قبل إلغائه بالقانون رقم (8) لسنة 2010 (المستحقات لمعاش تقاعدي بسبب رعاية زوجاً أو ولداً معاقاً).

** يخص البيان حالات استحقاق المعاش التقاعدي وفقاً للمادة رقم (42) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بسبب التكليف برعاية معاق قانوناً.

متوسط المرتبات لحالات استحقاق
المعاش التقاعدي بسبب الإعاقة

أولاً :-

الذكور المتقاعدين بسبب الإعاقة

إجمالي المتوسطات	متوسط التكميلي	متوسط الأساسي	العدد	القطاع
1367.662	426.607	941.055	73	العسكري
994.213	170.625	823.588	625	حكومي
2012.020	0.000	2012.020	15	نفطي
1627.947	1.429	1626.518	35	اهلي
813.636	0.000	813.636	11	باب خامس
			759	الإجمالي

ثانياً :-

الإناث المتقاعدات بسبب الإعاقة

إجمالي المتوسطات	متوسط التكميلي	متوسط الأساسي	العدد	القطاع
769.965	228.828	541.137	267	حكومي
0.000	0.000	0.000	0	نفطي
660.113	0.000	660.113	12	اهلي
317.000	0.000	317.000	50	باب خامس
			329	الإجمالي

Speaker's Office

State of Kuwait

KNA_27205_2015

08/04/2015



مكتب الرئيس

دولة الكويت

التاريخ: ١٩ جمادى الآخر ١٤٣٦ هـ

الموافق: ٨ أبريل ٢٠١٥ م

الأخ الفاضل / وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

نود إحاطتكم علماً بأن لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة ترغب في دعوة السيد مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو من ينوب عنه لاجتماعها المزمع عقده في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين ٢٤ جمادى الآخر ١٤٣٦ هـ الموافق ١٣ أبريل ٢٠١٥ وذلك لمناقشة:

١- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السادة الأعضاء / خليل إبراهيم الصالح ، د. خليل عبدالله علي ، د. محمد هادي الحويلة ، عبد الله إبراهيم التميمي .

٢- الاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .

٣- الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة .

٤- الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم (٤٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .

٥- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي ، عدنان سيد عبد الصمد ، د. عودة عودة الرويعي ، ظلال سعد السهلي ، فيصل محمد الكندري .

مع خالص التحية ،،،

مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة

فاكس اللجنة: ٢٢٤٥٥٧٦٨



المرفقات:

نسخة من الاقتراحات بقوانين المشار إليها.

هاتف اللجنة: ٢٢٠٠٢٧٩٥ - ٢٢٠٠٢٤٥٨



مكتب المدير العام
رقم الصادر: ٦٣٣
التاريخ: ٧ / ١٣ / ٢٠١٤ م

المحترمين

السادة / أعضاء لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة بمجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ...

تهديكم الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة خالص التحية والتقدير ،،،

ويسرنا تزويد حضراتكم بالردود على الاقتراحات بقانون المرسله للهيئة والتي تم الاجتماع بشأنها مع اللجنة .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير ،،،

المدير العام

د/ طارق حمد الشطي

الهيئة العامة لشئون ذوي
الإعاقة

رد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على الاقتراحات بقانون القدمة من السادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل

1. اقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السادة الأعضاء / خليل إبراهيم الصالح ، د. خليل عبد الله علي ، د. محمد هادي الحويلة ، عبد الله إبراهيم التميمي .
~~2. اقتراح بقانون بمقتضى المادة (34) من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السادة الأعضاء / عادل مسعود العزاري~~
~~3. اقتراح بقانون بمقتضى المادة (34) من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السادة الأعضاء / د. عبد الرحمن صالح الحويلة ، د. خليل عبد الله علي ، د. محمد هادي الحويلة ، عبد الله إبراهيم التميمي .~~
4. اقتراح بقانون بتعديل المادة (42) من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السيد العضو /عسكر عويد العزاري .
5. اقتراح بقانون بتعديل المادة (40 مكرراً) إلى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السيد العضو /د. محمد هادي الحويلة .
6. اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (40 مكرراً) من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السيد العضو /عسكر عويد العزاري .
7. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي ، عدنان سيد عبد الصمد، د. عودة عودة الويعي ، طلال سعد السهلي فيصل محمد الكندري .
8. ~~اقتراح بقانون بمقتضى المادة (34) من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي ، عدنان سيد عبد الصمد، د. عودة عودة الويعي ، طلال سعد السهلي فيصل محمد الكندري .~~
~~9. اقتراح بقانون بمقتضى المادة (34) من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي ، عدنان سيد عبد الصمد، د. عودة عودة الويعي ، طلال سعد السهلي فيصل محمد الكندري .~~

1. اقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السادة الأعضاء / خليل إبراهيم الصالح ، د. خليل عبد الله علي ، د. محمد هادي الحويطة ، عبد الله إبراهيم التميمي .

رقم المادة	النص الأصلي	النص كما ورد في الاقتراح الأول	رأي الهيئة العامة للشؤون ذوي الإعاقة
29	<p>يصرف مخصص شهري لشخص ذي الإعاقة حتى سن 18 سنة تحدد قيمته الهيئة بناء على تقرير اللجنة الفنية المختصة طبقاً لنوع ودرجة الإعاقة ويستمر صرفه إذا استمر بالدراسة الجامعية حتى سن السادسة والعشرين . كذلك تستحق المرأة التي ترعى معاقاً ذا إعاقة شديدة ولا تعمل مخصص شهري وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة ويوقف صرف المخصص الشهري في حالة تم الشفاء من الإعاقة بناء على شهادة من اللجنة .</p>	<p>يصرف مخصص شهري لشخص ذي الإعاقة مدى حياته لتحديد قيمته الهيئة بناء على تقرير اللجنة الفنية بشرط ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي دون النظر إلى نوع ودرجة الإعاقة. وتستحق المرأة التي ترعى معاقاً أياً كانت نوع وخصيصة إعاقة مخصصاً شهرياً لا يقل عن مائتين للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة. وفقاً</p>	<p>أن التعديل المقترح يتعارض مع روح والسمة القانون 2010/8 والذي هدف إلى تاهيل الشخص ذو الإعاقة لتمكينه ودمجه في المجتمع وجعله قاعلاً فيهِ فضلاً على أنه قد تضمن ما يكفل له الحياة الكريمة فيما تضمنه في المواد (35-31) من رعاية سكنية وما تضمنته المادة (43) من تقرير معاش إعاقة كما تقرر له صرف بدل خالدم أو سائق في المادة (45) ومنحه الأجهزة التأهيلية والتعويضية مجاناً وفقاً للمادة (44) ومن ثم لا حاجة للتعديل المقترح وإن كان ذلك يكون إن رأت تعديل المادة 29 فإن ذلك يكون في استمرار صرف المخصص حتى سن 26 سنة إذا استمر الشخص ذو الإعاقة بالدراسة بكلمة الجامعة ويكون كالتالي (يصرف مخصص شهري للشخص ذو الإعاقة حتى سن 18 سنة تحدد قيمته الهيئة بناء على تقرير اللجنة الفنية المختصة طبقاً لنوع ودرجة الإعاقة ويستمر صرفه إذا استمر بالدراسة حتى سن السادسة والعشرين .</p>

رقم المادة	النص الاصلی	النص كما ورد في الاقتراح الاول	رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
42	<p>استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 20 سنة للحالة بلوغ سنة الإحبات ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية .</p>	<p>استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاقين ومكافآت التقاعد للمعسكريين-المشال (الوهما- يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 15 سنة للذكور و10 سنوات للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة.</p>	<p>أن الهيئة تزيد الاقتراح بالتعديل في الشق الخاص بحسب يكون المعاش التقاعدي يعادل 100% من الراتب الشامل وهذا ما أريد له في مسودة مشروع القانون قبل إصداره ولكن الصياغة النهائية جاءت غير متوافقة مع المشروع . أما بشأن إتقاص سن التقاعد فإن الهيئة لا تزيد لتعاضده مع خياره المشروع من الدعوة إلى العمل لا إلى التقاعد المبكر جداً دون مبرر لذلك .</p>

2- اقتراح بعلون بتعديل المادة رقم (34) من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السيد العضو / عادل مساعد الخرافي .

رقم المادة	النص الاصلى	النص كما ورد في الاقتراح الثاني	راى الهيئة العامة للشؤون ذوى الاعاقة
34	يُمنح الأشخاص ذوو الإعاقة أو ذووهم ممن تطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية بناء على تقرير اللجنة الفنية اقدمية اعتبارية لا تتجاوز خمس سنوات للرعاية السكنية وفقاً لنوع ودرجة الإعاقة .	يُمنح الأشخاص ذوو الإعاقة - ولو كان صاحب الإعاقة اعزباً - أو ذووهم ممن تطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية بناء على تقرير اللجنة الفنية اقدمية اعتبارية لا تتجاوز خمس سنوات للرعاية السكنية وفقاً لنوع ودرجة الإعاقة .	ان هذا الاقتراح تويده الهيئة ويتفق عليه ويتسجم مع القانون 2010/8 وما تضمنته من كفاية الرعاية السكنية للشخص ذوو الإعاقة ولعن محل هذا التعديل لا يكون في المادة 34 من القانون 2010/8 وإنما في قوانين الرعاية السكنية بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية بتعديلها لتشمل ذوو الإعاقة الاعزب .

3- اقتراح بقانون المقدم من السادة الأعضاء / د. عبد الرحمن صالح الجبران ، د. منصور فالح الظفيري ، طلال سعد السهلي ، حمود محمد الحمدان بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (إضافة فقرات جديدة إلى المواد " 18،12،10،9،8،7 " .

رقم المادة	النص الأصلي	النص كما ورد في الاقتراح الثالث	رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
7	تلتزم الحكومة بتوفير الخدمات الوقائية والإرشادية والعلاجية والتأهيلية بكافة المراكز الصحية في البلاد وذلك مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة . وتعمل على الحد من أسباب الإعاقة قبل وأثناء الحمل وبعد الولادة ، كما تؤمن لهم العلاج بالخارج عند الضرورة.	" تعمل الحكومة على توفير عشرة على توفير عشر على الأقل من الكوادر الطبية المتخصصة في كل نوع من أنواع الإعاقة (الحركية ، الحسية ، الأذنية ، العقلية) " .	أن هذا الاقتراح بتعديل المادة (7) لا يحتاج إلى تعديل تشريعي وإنما يمكن تحقيقه بإقتراح برغبة أو بقرار أو لائحة أو بروتوكول تعاون بين الهيئة والجهة المختصة (وزارة الصحة) في وجود نص المادة (7) كما هو دون تعديل.
8	" تعمل الحكومة بتوفير الكوادر الطبية المتخصصة والفنية المساعدة المختلفة والمدرّبة لتقديم خدمات علاجية للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية في البلاد على قدم المساواة مع الآخرين . كما تلتزم الحكومة بتوفير الفرق المتخصصة لتقديم الرعاية الصحية والعلاج الطبيعي للشخص ذي الإعاقة في منزله لمن تحدت اللجنة الفنية المختصة حاجته لهذه الرعاية .	" تلتزم الحكومة بإنشاء مستشفى خاصه بالأشخاص ذوي الإعاقة لأغراض التشخيص ، بالإضافة إلى مراكز متخصصة في الطب الطبيعي والتطوري " .	إن هذا الاقتراح يتعارض مع روح وفلسفة وغاية المشرع من تحقيق الدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة وليس عزلهم وإن ما ينبغي عمله هو من خلال اقتراح برغبة أو بقرار أو لائحة أو بروتوكول تعاون مع وزارة الصحة مع وجود النص الحالي دون تعديل للمعل على :- 1. إنشاء مراكز تأهيلية طبية متخصصة لكل فئات تصنيف الإعاقة . 2. وضع بروتوكول أو لوائح عمل مختلفة لتعامل الأطباء مع المرضى من ذوي الإعاقة خاصة الأذنية وهو ما تسعى الهيئة لعمله بالتنسيق مع وزارة الصحة .

رقم المادة	النص الاصلی	النص كما ورد في الاقتراح الثالث	رأى الهيئة العامة للشئون ذوي الاعاقة
10	" تتخذ الحكومة كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعالة والمطلوبة لدمج الأشخاص ذوي الاعاقة وصعوبات التعلم ويطبق التعليم في مراحل التعليم المختلفة ضمن مناهج تعليمية وتأهيلية بما يتناسب مع قدراتهم الحسية والبديهية والعقلية مما يؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والإنتاج .	" إنشاء سلم تعليمي للمعاقين على غرار ما هو معمول به في مدارس وزارة التربية " .	هذا الاقتراح لا يحتاج الى تعديل تشريعي والمما يتم باقتراح برغبة او بلسوالتج وبروتوكولات تعاون مع وزارة التربية مع وجود النص التشريعي كما هو دون تعديل والزس سسوسب كمتراج صة ضرول ما تصله به بمتراج
12	" تتلزم الحكومة بتوفير مراكز التأهيل والتدريب ومراكز اعادة التأهيل والمرش الترتيبية للأشخاص ذوي الاعاقة ، ودور الرعاوية الإيوائية للحالات الضرورية في جميع المحافظات وتزويدها بذوي الخبرة والكفاءة من الكوادر الفنية المتخصصة ، على أن يكون ذلك خلال ثمان سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .	" تتلزم الحكومة بإعداد ورش خاصة لتدريب ذوي الاعاقة وتأهيلهم ، مع العمل على توفير فرص ومجالات عمل لهم " .	نفس الرد السابق ويكون التصديق مع وزارة الشؤون اء (المازيت همدعالي حفه كيزيت من ضرول لول و كذا مازا ١٤ رصت سب سسب كمتراج كمتراج
18	" تتلزم الهيئة العامة للشباب والرياضة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان إقامةندية ومراكز الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية المتخصصة ولقاء المواصفات العالمية الخاصة بذوي الاعاقة في جميع المحافظات وذلك بهدف دمجهم في المجتمع .	" تتلزم الحكومة بإعداد مراكز متخصصة لذوي الاعاقة فوق سن الحادية والعشرين ، وإنشاء (مجمعات) توفر فيها البيئة والظروف الملائمة لعمل المعاق " .	نفس الرد السابق ويكون التصديق مع الهيئة العامة للشباب والرياضة .

4- اقتراح بقانون المقدم من السادة الأعضاء / د. عبد الرحمن صالح الجبران ، د. منصور فالج الظفيري ، طلال سعد السهلي ، حمود محمد الحمدان وتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (إضافة فقرات جديدة إلى المواد " 18،12،10،9،8،7 " .

رقم المادة	النص الاصلی	النص كما ورد في الاقتراح الرابع	رأى الهيئة العامة لشئون ذوي الاعاقة
42	<p>استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المعلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 20 سنة للذكور و15 سنة للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية .</p>	<p>استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاقات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المعلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 20 سنة للذكور و10 سنوات للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية .</p>	<p>تم الرد على هذا الاقتراح في الاقتراح رقم (1) عن نفس المادة لنحول إليه .</p>

5- اقتراح بقانون المقدم من السيد العضو /د. محمد هادي الحويطة بإضافة مادة برقم (40 مكرراً) إلى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

رقم المادة	النص الاصلى	النص كما ورد في الاقتراح الخامس	رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
40 مكرراً		يستحق الموظف والموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو احد الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر .	عدم الحاجة لهذا النص لوجود نص المادة (42) بالقانون وتم الرد على التعديل المقترح لها بالاقتراح رقم (1).

6- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (40 مكرراً) إلى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من السيد العضو /
عسكر عويد العززي.

رقم المادة	النص الاصلی	النص كما ورد في الاقتراح السادس	رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
40 مكرراً		يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولداً أو زوجاً أو أحد الوالدين معاقاً إعاقة شديدة دائمة حق التقاعد المباشر ويراتب كامل .	عدم الحاجة لهذا النص لوجود نص المادة (42) بالقانون وتم الرد على التعديل المقترح لها بالاقتراح رقم (1).

7- اقتراح بقانون والمقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبد الله علي ، عدنان سيد عبد الصمد ، د. عودة عودة الرويعي ، طلال سعد السهلي ، فيصل محمد الكندري بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

رقم المادة	النص الاصل	النص كما ورد في الاقتراح السابع	رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
41	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة التقية المختصة أنه معاق تقاعدياً يعادل 100% من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 15 سنة على الأقل للذكور و 10 سنوات بالنسبة للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة .	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة التقية المختصة أنه معاق تقاعدياً يعادل 100% من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 15 سنة على الأقل للذكور و 10 سنوات بالنسبة للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة .	الهيئة توبد هذا الاقتراح بجعل المعاش التقاعدي 100% من المرتب الكامل على نحو ما بيناه بالاقتراح رقم (1) و قد سرت بالمشيئة والوزير لوقف كل منها الكورس لغيره من حيث الأوصاف والرواتب والمرتبات
42	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المعكف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 20 سنة للذكور و 15 سنة بالنسبة للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة وذلك وفقاً للشروط والضروابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية .	استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المعكف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 20 سنة للذكور و 15 سنة بالنسبة للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة وذلك وفقاً للشروط والضروابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية .	الهيئة توبد هذا الاقتراح بجعل المعاش التقاعدي 100% من المرتب الكامل على نحو ما بيناه بالاقتراح رقم (1) .

8- الاقتراح بقانون والمقدم من السيد العضو /نبيل نوري الفضل بإضافة مادتين جديدتين إلى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأرقام (12 مكرراً ، 12 مكرراً أ) .

رقم المادة	النص الاصلی	النص كما ورد في الاقتراح الثامن	رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
		<p>المادة (12 مكرراً) (تلتزم الحكومة بتخصيص الشريط الساحلي في منطقة العقيلة في الجزء المحصور بين ديوانية الصيادين والمسجد والمقبرة التي جنوب مقبرة العقيلة لإقامة مشروع شاطئ يخصص لذوي الإعاقة وعائلاتهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يسمى هذا المشروع شاطئ صباح الأحد الصباح لذوي الإعاقة) .</p> <p>المادة (12 مكرراً أ) يجب على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة طرح المشروع للقطاع الخاص وفق أحكام القانون رقم (37) لسنة 1964 المشمل إليه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تخصيص موقع المشروع ، ويجب أن يتضمن المشروع الآتي: (1) مواقف خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم قريبة من الشاطئ ومدخل من هلة ومواصفات خاصة . (2) منحدر (رامبه) من وإلى المواقف والشاطئ والمرافق الأخرى في المشروع . (3) الأجهزة الخاصة التي تساعد ذوي الإعاقة</p>	<p>رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ان هذه التصوصن المقترحة لا تحتاج إلى إضافتها للقانون 2010/8 بتعديل نشر يعني ويمكن تناولها باقتراح برغبة وان القانون الحالي تضمن ما يكفل إقامة مثل هذه المشروعات بصورة عامة وبصورة خاصة ما نصت عليه المادة (18) منه وان الهيئة تسعى في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى والرياضة والجهات المختصة لعمل مثل هذه المشروعات .</p>

رقم المادة	النص الاصلى	النص كما ورد في الاقتراح الثالث	رأى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
		<p>للوصول إلى الشاطئ والتزول إلى البحر وممارسة رياضة السباحة أو أي ألعاب رياضية أو ترفيهية أخرى .</p> <p>(4) استراحات مظله موزعة على الشاطئ للحماية من أشعة الشمس المباشرة بشكل هندسي ملائم لمركبية .</p> <p>(5) عيادة للطوارئ ملائمة .</p> <p>(6) معهد صحي للأشخاص ذوي الإعاقة .</p> <p>(7) مطاعم وكافريات ومحلات تجارية خاصة بذوي الإعاقة ومستخدمي الشاطئ بشكل عام .</p> <p>(8) أحواض للسباحة بمواسفات وقياسات مختلفة معبأة من مياه البحر المتجددة والمسا واخرى بمياه عذبة تناسب استخدامات الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم .</p> <p>(9) مرسى للرحلات البحرية بمواسفات تناسب الأشخاص ذوي الإعاقة .</p> <p>(10) أماكن لممارسة الرياضة بمواسفات تناسب الأشخاص ذوي الإعاقة .</p> <p>(11) مسطحات لراعية تجميلية .</p>	

رأي الهيئة العامة لعنون ذوي الإعاقة	النص كما ورد في الاقتراح الثامن	النص الأصلي	رقم المادة
	<p>(12) مسح إقامية الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والبرامج للأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم.</p> <p>(13) مبنى رئيسي لتقديم الخدمات المساندة والإدارية والإشراف على المرافق المتكورة أعلاه.</p> <p>(14) أو إتصالات أخرى تدرى الهيئة العامة لعنون ذوي الإعاقة ضرورة وجودها في المشروع.</p> <p>وتقوم الهيئة العامة لعنون ذوي الإعاقة بالإشراف على المشروع ووضع النظم الخاصة بالانتفاع المجاني للأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم.</p>		